

القرار ٢٤٦١ (٢٠١٩)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٨٤٩٤ المعقودة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٩

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة وبيانات رئاسته بشأن الحالة في الصومال،

وإذ يؤكد من جديد احترامه لسيادة الصومال ولسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته، ويشدد على أهمية العمل من أجل منع تداعيات الأزمات والمنازعات الإقليمية المزعزعة للاستقرار من الامتداد إلى الصومال،

وإذ يعرب عن بالغ القلق من التهديد المستمر الذي تشكله حركة الشباب ووجود جماعات مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية، المعروف أيضا باسم داعش)، ويدين الهجمات التي وقعت مؤخرا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ على مجمع الأمم المتحدة، وهجمات ٢٢ آذار/مارس و ٢٨ شباط/فبراير التي قُتل فيها وجرح مواطنون صوماليون، والهجمات الأخرى التي وقعت في المنطقة، ويكرر تأكيد عزمه على دعم الجهود المبذولة للحد من التهديد الذي تشكله حركة الشباب في الصومال، وفقا للقانون الدولي الواجب التطبيق، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني،

وإذ يشيد بالشجاعة التي أبدتها أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية والتضحيات التي قدموها في مواجهة حركة الشباب، ويشي على بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية لقيامها بتوفير الأمن، ويسلم بأن الأمن الذي توفره بعثة الاتحاد الأفريقي لا يزال يكتسي أهمية حاسمة في هذه المرحلة،

وإذ يشدد على الدور الأساسي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في دعم حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد من خلال إسداء المشورة الاستراتيجية وبذل المساعي الحميدة، وبناء القدرات، وتنسيق الدعم المقدم من الشركاء الدوليين، ويؤكد أن هذه الولاية مكتملة لولايات بعثة الاتحاد الأفريقي وفريق الأمم المتحدة القطري في الصومال والدعم المقدم من الشركاء الدوليين الآخرين،



وإذ يشيد بالدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في اضطلاعها بالولاية المنوطة به، ويكرر الإعراب عن الأسف لقرار حكومة الصومال الاتحادية طرد الممثل الخاص للأمين العام للصومال، نيكولاس هايسوم، **ويكرر كذلك الإعراب** عن أمله في حصول التعاون الكامل بين الصومال والأمم المتحدة، بما في ذلك التعاون مع الممثل الخاص الجديد بعد تعيينه، **ويرحب** في هذا الصدد بالتزام حكومة الصومال الاتحادية والأمم المتحدة في الآونة الأخيرة بتعميق علاقة الشراكة بينهما، **ويعرب** عن دعمه الكامل لنائب الممثل الخاص للأمين العام، رايسيدون زينينغا، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعني بالصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فرانسيسكو كايثانو خوسيه ماديرا،

وإذ يعرب عن القلق من استمرار التوتر بين "صوماليلاند" وبونتلاند، **ويشدد** على أهمية التزام حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بمواصلة الحوار السياسي الجامع لدعم التسوية السلمية للمنازعات التي تهدد السلام والأمن الداخليين،

وإذ يشدد على أهمية التوصل إلى تسوية سياسية شاملة قبل الانتخابات المزمع إجراؤها في فترة ٢٠٢٠/٢٠٢١ وفق مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد، وعلى أهمية التعجيل بإنجاز المراحل السياسية والاقتصادية والأمنية المنصوص عليها في إطار المساواة المتبادلة المتفق عليه، وفي الخطة الانتقالية المراعية للظروف والواضحة المواعيد المستهدفة لنقل المسؤولية الرئيسية عن الأمن إلى المؤسسات والقوات الأمنية الصومالية، وخطه تنفيذ هيكل الأمن الوطني، حيث تحدد مجتمعة المراحل السياسية والإقتصادية والاقتصادية لإنجاز خارطة الطريق السياسية، **وإذ يعترف** بأن حكومة الصومال الاتحادية تقع عليها المسؤولية الرئيسية في إنجاز هذه المراحل بالتعاون الوثيق مع الولايات الأعضاء في الاتحاد، **ويؤكد** أهمية التنفيذ الفعال والمساواة المتبادلة، **ويشدد** على دور البعثة المحوري في دعم التنفيذ، **ويؤكد** أن وجود قطاع أممي وقطاع قضائي قادرين وخاضعين للمساءلة ومقبولين وميسوري التكلفة، يقومان على أساس حل سياسي، يشكلان جزءاً بالغ الأهمية من تحقيق سلام طويل الأمد في الصومال،

وإذ ترحب بالتقدم الذي أحرزته حكومة الصومال الاتحادية في أوائل عام ٢٠١٨ في إصلاح قطاع الأمن وفي الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، **ويعترف** بالالتزامات التي أبدتها حكومة الصومال الاتحادية لترسيخ النظام الاتحادي، وإجراء انتخابات في فترة ٢٠٢٠/٢٠٢١ تكون سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية وتضمن تمثيل جميع الصوماليين، وفق مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد، وبالالتزامات المتعلقة بالبرنامج الحالي الذي يشرف عليه موظفو صندوق النقد الدولي وتنفيذ خطة انتقالية مراعية للظروف،

وإذ يعرب عن القلق من حالات التأخر الكثيرة في العمل الرامي إلى توطيد النظام الاتحادي في الصومال ووضع النص النهائي لقانون الانتخابات واعتماده من قبل البرلمان، **ويدعو** حكومة الصومال الاتحادية والبرلمان إلى بذل الجهود اللازمة لوضع النص النهائي لقانون الانتخابات، **ويرحب** بالزيارة التي قامت بها حكومة الصومال الاتحادية في الآونة الأخيرة إلى جوبالاند، **ويشدد** على أهمية إحراز تقدم في الأولويات الرئيسية، بما في ذلك تقاسم السلطة والموارد، ومراجعة الدستور، وإقامة نظام مالي تحادي، ووضع وتنفيذ الإطار القانوني للانتخابات، وهي أمور تتطلب كلها التوصل إلى اتفاقات سياسية يمكن أن تشكل أساساً للتشريع في البرلمان الاتحادي،

وإذ يرحب بقيام حكومة الصومال الاتحادية في عام ٢٠١٨ بوضع خطة انتقالية تراعي تغير الظروف وتحدد مواعيد واضحة لنقل المسؤوليات الأمنية تدريجياً من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى المؤسسات والقوات الأمنية الصومالية، وهي خطة تستند إلى اتفاق هيكل الأمن الوطني في الصومال الذي اعتمد في ٨ أيار/مايو ٢٠١٧ وميثاق الأمن الذي اعتمده حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد وجميع الشركاء الدوليين الذين حضروا مؤتمر لندن بشأن الصومال في ١١ أيار/مايو ٢٠١٧، **ويرحب** بالتقدم المحرز إلى حد ما في تنفيذ نموذج الشرطة الجديد،

وإذ يعرب عن قلقه من التأخر في تنفيذ هيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية، مشدداً على أهمية وفاء قوات الأمن الصومالية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بشروط الخطة الانتقالية، بما في ذلك القيام بعمليات مشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي، بما يتفق والولاية المنوطة ببعثة الاتحاد الأفريقي، **ويدعو** القادة الصوماليين إلى التوصل إلى المزيد من الاتفاقات السياسية بشأن المسائل العالقة ذات الصلة لكي يتسنى تنفيذ هيكل الأمن الوطني، **ويؤكد من جديد** أهمية النهج الشامل للأمن باعتباره الآلية الرئيسية لتنسيق عمل المجتمع الدولي مع حكومة الصومال الاتحادية في إصلاح قطاع الأمن،

وإذ يعرب عن بالغ القلق من الأزمة الإنسانية المستمرة في الصومال بسبب الجفاف والنزاع الذي طال أمده، **ويرعب كذلك** عن القلق من عدد اللاجئين والنازحين، **ويدين** بأشد العبارات الهجمات الموجهة ضد العاملين في المجالين الإنساني والطبي، **ويرحب** بالجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد والأمم المتحدة، وبما أبدته الجهات المانحة من تجاوب ودعم سخي لمواجهة الأزمة الإنسانية، والدعم المتواصل المقدم لخطة الاستجابة الإنسانية، **ويشجع** على زيادة التعاون مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني الدولية والوطنية للتخفيف من حدة الحاجة الفورية والإسهام في تعزيز القدرة على الصمود، بما في ذلك قدرة النازحين،

وإذ يدين استمرار الانتهاكات والتجاوزات الماسة بحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يُرتكب منها على الأطفال وما كان منها في شكل عنف جنسي وعنفي قائم على نوع الجنس في ظروف النزاع، **ويشير** إلى تقرير الأمم المتحدة لحماية المدنيين المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وإلى استنتاجات عام ٢٠١٧ بشأن الأطفال والنزاع المسلح في الصومال (S/AC.51/2017/2)، **ويرعب عن القلق** من العنف الذي اندلع قبل الانتخابات في ولاية جنوب غرب الصومال ومن السلوك الذي يُدعى أن قوات الشرطة قامت به في ولاية جنوب غرب الصومال، **ويدعو** حكومة الصومال الاتحادية إلى إجراء تحقيق كامل في تلك الأحداث ومحاسبة المسؤولين عنها، **ويؤكد** الحاجة إلى احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها، وإلى إنهاء الإفلات من العقاب ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات أو التجاوزات الماسة بحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني سواء كان الفاعل من الجهات التابعة للدولة أو من غيرها، **ويؤكد من جديد** دعمه لسياسة الأمم المتحدة القاضية بعدم التسامح مطلقاً مع أي شكل من أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين،

وإذ يعترف بما لتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية، من ضمن عوامل أخرى، من تداعيات سلبية على الاستقرار في الصومال، بما في ذلك بسبب الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي، **ويشدد** على ضرورة قيام الحكومات والأمم المتحدة بإجراء عمليات تقييم وافية للمخاطر المرتبطة بهذه العوامل وبوضع استراتيجيات لإدارة هذه المخاطر، **ويشير إلى بيان رئاسته** S/PRST/2011/15،

- ١ - **يقرر** أن يمدد حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٢٠ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بصيغتها الوارد في الفقرة ١ من القرار ٢١٥٨ (٢٠١٤)؛
- ٢ - **يدين بشدة** الهجمات الأخيرة التي شنتها حركة الشباب الإرهابية، بما في ذلك هجماتها على صعيد المنطقة؛ وفيما يتعلق بالهجوم الإرهابي الذي وقع في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ على مجمع الأمم المتحدة في مقديشو ومجرح فيه ثلاثة أشخاص من موظفي الأمم المتحدة والمتعاقدين، **يشجع** الأمم المتحدة على مواصلة العمل على تعزيز أمن مجمع الأمم المتحدة بالاشتراك مع حكومة الصومال الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛
- ٣ - **يطلب** إلى بعثة الأمم المتحدة أن تحتفظ بوجودها وتعززها في جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد، رهنا بالمتطلبات الأمنية للأمم المتحدة وضمن ما تسمح به الحالة الأمنية، و**يرحب** بالعلاقة المتينة القائمة بين بعثة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، و**يشدد** على أهمية أن تستمر جميع الكيانات في زيادة توطيد تلك العلاقات على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال منتدى التنسيق للقيادات العليا؛
- ٤ - **يعرب عن تقديره العميق** لدعم بعثة الأمم المتحدة لحكومة الصومال الاتحادية وفق المنصوص عليه في الفقرة ١ من القرار ٢١٥٨ (٢٠١٤)، ولا سيما في الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية شاملة، وفي الأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات شاملة للجميع وفق مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في فترة ٢٠٢٠/٢٠٢١، وإجراء الانتخابات على مستوى الولايات، وفي عملية مراجعة الدستور، والوساطة في النزاعات ومنع نشوبها وحلها، وإنشاء نظام مستقل للشرطة ونظام قضائي اتحادي، وتعزيز سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن، وتنسيق الدعم المقدم لبناء القدرات في مجال مكافحة الفساد؛
- ٥ - **يحث** حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على التعجيل بالتوصل إلى تسوية سياسية شاملة تقودها حكومة الصومال عن طريق إقامة حوار منتظم رفيع المستوى بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، من خلال آلية مجلس الأمن الوطني، ومع البرلمان والحوار الشامل، و**يطلب كذلك** إلى بعثة الأمم المتحدة تقديم الدعم في هذا الصدد؛
- ٦ - **يشدد** على الحاجة إلى المصالحة، بما في ذلك المصالحة بين العشائر وداخل كل عشيرة في جميع أنحاء البلد، باعتبار ذلك الأساس لنهج طويل الأمد لتحقيق الاستقرار، و**يحث** حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على مواصلة محادثات المصالحة على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني، و**يعترف** بالتقدم المحرز نحو وضع الصيغة النهائية لإطار المصالحة الوطنية، و**يدعو** حكومة الصومال الاتحادية وولاية جنوب غرب الصومال إلى معالجة الادعاءات المتعلقة بوقوع انتهاكات وتجاوزات ماسة بحقوق الإنسان قبل انتخابات ولاية جنوب غرب الصومال، و**يحث** على استئناف الحوار بين الحكومة الاتحادية و”صوماليلاند“، و**يطلب** إلى بعثة الأمم المتحدة مواصلة دعم هذه الجهود بالتعاون الوثيق مع الشركاء؛
- ٧ - **يرحب** باتفاق بيدواه المبرم في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد المتعلق بنظام التمثيل، كما يرحب بإنشاء مكاتب للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على الصعيد دون الوطني، و**يحث** حكومة الصومال الاتحادية والبرلمان على وضع النص النهائي لقانون الانتخابات واعتماده بحلول منتصف عام ٢٠١٩ والعمل لكي تُجرى انتخابات الولايات الأعضاء في الاتحاد وفقاً لالتزامات الصومال وتعهداته الدولية؛

٨ - **يشدد** على أهمية ما تقدمه بعثة الأمم المتحدة لحكومة الصومال الاتحادية من دعم سياسي وتقني، ومن دعم تنفيذي ولوجستي، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وذلك من أجل إجراء انتخابات في فترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ تكون شاملة للجميع سلمية حرة نزيهة، ووفق مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد، بما في ذلك تقديم الدعم للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على الصعيدين الوطني ودون الوطني لتفني اللجنة بولايتها الدستورية، وفقاً لخطلتها الاستراتيجية لفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، بما في ذلك تسجيل الناخبين على الصعيد الوطني بحلول نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٠، وعمليات الاقتراع، وتنسيق الدعم الانتخابي الدولي المقدم إلى الصومال؛

٩ - **يؤكد من جديد** أهمية مشاركة جميع الصوماليين، بما في ذلك مشاركة النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والنازحين واللاجئين، مشاركة كاملة وفعالة وعلى قدم المساواة، في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وفي بناء السلام والانتخابات، **ويحث** حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على زيادة تمثيل ومشاركة النساء والشباب في جميع مستويات صنع القرار، **ويطلب** إلى بعثة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المشورة التقنية والقدرات اللازمة في هذا الصدد؛

١٠ - **يرحب** بالتقدم الذي أحرزته حكومة الصومال الاتحادية لتلبية شروط البرنامج القائم الذي يرصده موظفو صندوق النقد الدولي، **ويشجع** حكومة الصومال الاتحادية على مواصلة الوفاء بالتزاماتها في مجال الإدارة المالية السليمة والشفافة والخاضعة للمساءلة، بما في ذلك تدابير تعبئة الإيرادات وتخصيص الموارد وتنفيذ الميزانية ومكافحة الفساد، على النحو المبين في الشراكة الجديدة من أجل الصومال، **ويحث** حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على وضع الأطر اللازمة لإدارة الموارد وتقاسم السلطة، **ويطلب** إلى بعثة الأمم المتحدة أن تواصل العمل مع الشركاء لتقديم الدعم والمشورة ذات الطابع الاستراتيجي بشأن السياسات لتعزيز قدرة الحكومة على تقديم الخدمات، واجتذاب الاستثمارات، ومساعدة الصومال على المضي قدماً على درب التطبيع مع المؤسسات المالية الدولية وتخفيف عبء الديون؛

١١ - **يحث** حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على التعجيل بتنفيذ الإصلاحات الرئيسية لقطاع الأمن، بدعم من بعثة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين وبعثة الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، بما في ذلك إقامة هيكل أمني وطني متكامل، بعنصر عسكري وعنصر مدني، **ويحث** حكومة الصومال الاتحادية على استئناف تنفيذ الخطة الانتقالية الواضحة المواعيد لنقل المسؤوليات الأمنية تدريجياً من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى المؤسسات والقوات الأمنية الصومالية، كما يحثها على تشكيل وإدماج قوات إقليمية واتحادية تكون قادرة وميسورة التكلفة ومقبولة وخاضعة للمساءلة، وإقامة مؤسسات لسيادة القانون تكون فعالة وخاضعة للمساءلة، بغية الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن توفير الأمن الشامل، **ويؤكد** حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بالتزاماتها المتعلقة بالانخراط في حوار منظم بشأن إصلاحات قطاع الأمن، **ويشدد** على أهمية الاستثمار في إقامة مؤسسات لسيادة القانون تكون فعالة وخاضعة للمساءلة؛

١٢ - **يرحب** بإنجاز حكومة الصومال الاتحادية لتقييم حالة القوات الإقليمية من حيث مدى الجاهزية للعمليات، وبانتهائها من التسجيل البيومتري للجيش الوطني الصومالي، الأمر الذي مكّن حكومة الصومال الاتحادية من دفع مرتبات الجيش بانتظام، **ويرحب كذلك** بإحراز بعض التقدم في تنفيذ نموذج الشرطة الجديد؛

١٣ - **يشدد كذلك** على أهمية التعاون بين حكومة الصومال الاتحادية والشركاء الدوليين في تنفيذ الإصلاحات السياسية والأمنية المتفق عليها والتي تقودها الصومال، **ويرحب** بالالتزامات التي أعلنها الشركاء الدوليون، بما في ذلك الجهات المانحة الجديدة، لتقديم الدعم، انسجاماً مع ميثاق الأمن المتفق عليه في مؤتمر لندن بشأن الصومال، مع الاعتراف بأن آليات تنسيق الشركاء المتفق عليها تبقى أساسية للاتفاق على الأولويات وتنسيق الموارد والدعم، **ويدعو** حكومة الصومال الاتحادية إلى تنشيط هيكل التنسيق وفقاً للنهج الشامل للأمن، **ويطلب** إلى بعثة الأمم المتحدة أن تقدم الدعم من خلال التنسيق والمشورة الاستراتيجية من أجل التعجيل بتنفيذ النهج الشامل للأمن؛

١٤ - **يدعو** حكومة الصومال الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى مواصلة وتعزيز تعاونها في تنفيذ سياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، **ويطلب** إلى بعثة الأمم المتحدة أن تدعم كيانات الأمم المتحدة لكفالة تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان على نطاق المنظومة في كل ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ولقطاع الأمن الصومالي، مع التركيز بقوة على تعزيز التعاون مع حكومة الصومال الاتحادية، بما في ذلك في تدابير التخفيف؛

١٥ - **يشدد** على الأهمية الحيوية لكفالة الامتثال - في جميع الخطوات الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن وفي أي تدابير تتخذ لمكافحة الإرهاب - للالتزامات الصومال بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين، حسب الاقتضاء، بما في ذلك فيما يتعلق بإنهاء ومنع تجنيد الأطفال وإعادة تجنيدهم واستخدامهم في النزاعات المسلحة، **ويطلب** إلى بعثة الأمم المتحدة أن تواصل، بالتنسيق مع الشركاء الدوليين، تقديم الدعم إلى حكومة الصومال الاتحادية في تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لمنع ومكافحة التطرف العنيف في الصومال بهدف تعزيز قدرة الصومال على منع الإرهاب ومكافحته، **ويدعو** الصومال إلى الانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لمكافحة الإرهاب؛

١٦ - **يعرب عن القلق** من جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والانتهاكات والتجاوزات الماسة بحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي تنطوي على العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في ظروف النزاع، بما في ذلك ما ترتكبه منها حركة الشباب والجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية، المعروف أيضاً باسم داعش)، **ويدعو** جميع الأطراف إلى الامتثال للالتزامات بموجب القانون الدولي والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء، واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية السكان المدنيين، وتفادي الخسائر البشرية في صفوف المدنيين أو التقليل منها إلى أدنى حد، على كل حال، **ويكرر كذلك** تأكيد الحاجة الماسة والضرورة الملحة لمساءلة جميع الضالعين في هذه الانتهاكات والتجاوزات؛

١٧ - **يدين بقوة** الانتهاكات والاعتداءات المستمرة ضد الأطفال، بما في ذلك استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم، وأعمال الاعتصاب والعنف الجنسي والاحتطاف، لا سيما على يد حركة الشباب في الصومال، **ويحث** جميع الأطراف في النزاع على اتخاذ التدابير المناسبة لإنهاء ومنع هذه الانتهاكات والتجاوزات، وعلى تحديد المسؤولين عن هذه الانتهاكات والتجاوزات، وأن تُعتبر من الضحايا كل طفل من الأطفال الذين يتم تسريحهم من القوات المسلحة والجماعات المسلحة أو يُفصلون عنها بأي طريقة أخرى، وأن توقف احتجاز جميع الأطفال بتهم المس بالأمن الوطني حيثما كان في ذلك انتهاك للقانون

الدولي الواجب التطبيق، **ويدعو** حكومة الصومال الاتحادية أن تنفذ بالكامل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام ١٩٨٩، وخطط العمل الموقعة في عام ٢٠١٢، والأمر الصادر عن قيادة الجيش الوطني الصومالي بشأن حماية حقوق الطفل قبل العمليات وفي أثنائها وبعدها، وإجراءات التشغيل الموحدة بشأن تسليم الأطفال، **ويشدد** على ضرورة تعزيز الإطار القانوني والتنفيذي لحماية الأطفال، بما في ذلك عن طريق الانضمام إلى البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل؛

١٨ - **يشيد** بجهود حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد والوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها في العمل الإنساني في تقديم المعونة إلى من هم في أمس الحاجة، **ويشجع** جميع الشركاء، بما في ذلك الجهات المانحة، على مواصلة بذل الجهود الإنسانية في عام ٢٠١٩، ويدين بقوة أي إساءة لاستخدام المساعدات الإنسانية أو أي عرقلة لها، بما في ذلك الاعتداءات على العاملين في المجالين الإنساني والطبي، **ويكرر مطالبته** بأن تسمح جميع الأطراف بالوصول الكامل والأمين والسريع دون عوائق وأن تيسر ذلك من أجل إيصال المعونة في الوقت المناسب إلى المحتاجين في جميع أنحاء الصومال بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية، بما في ذلك عبر تفكيك نقاط التفتيش غير القانونية وإزالة العقبات الإدارية، **ويشدد** على أهمية المحاسبة السليمة في سياق تقديم الدعم الإنساني الدولي؛

١٩ - **يعرب** عن قلقه الشديد من استمرار عمليات الإجلاء القسري للنازحين في الصومال، **ويشدد** على ضرورة أن تكون أي عملية إجلاء منسجمة والأطر الوطنية والدولية ذات الصلة، **ويهيب** بحكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة أن تجد حلولاً عملية دائمة لمشكلة النزوح، وأن تهيئ الظروف المواتية التي تتيح للاجئين والنازحين العودة الطوعية والأمنة والمستدامة التي تحفظ كرامتهم، بدعم من المجتمع الدولي؛

٢٠ - **يثنى** على حكومة الصومال الاتحادية لتوقيعها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولمصادقتها على مشروع القانون المتعلق بالوكالة الوطنية للإعاقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، **ويشدد** على ضرورة تعجيل حكومة الصومال الاتحادية بتعيين أعضاء المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان على أساس الجدارة، وبإنشاء المحكمة الدستورية وتفعيل المجلس الأعلى للقضاء، **ويدعو** حكومة الصومال الاتحادية إلى تنفيذ التشريعات الرامية إلى حماية حقوق الإنسان والتحقيق في الجرائم التي تنطوي على انتهاكات أو تجاوزات ماسة بحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في ظروف النزاع وإلى ملاحقة الجناة، **ويحث** حكومة الصومال الاتحادية على التعجيل، بدعم من الأمم المتحدة، بتنفيذ البيان المشترك وخطة العمل الوطنية لمكافحة العنف الجنسي في ظروف النزاع، **ويطلب** إلى بعثة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المشورة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات إلى المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان، وأن تواصل دعم حكومة الصومال الاتحادية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في الصومال؛

٢١ - **يطلب** إلى الأمم المتحدة وحكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد أن تراعي الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ وغيره من التغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية، من بين عوامل أخرى، فيما تنفذه من برامج في الصومال، بما في ذلك من خلال القيام بعمليات تقييم للمخاطر ووضع استراتيجيات لإدارة المخاطر تتعلق بهذه العوامل، **ويطلب كذلك** إلى الأمين العام تزويده بمعلومات عن هذه التقييمات في التقارير التي يكلف بتقديمها، حسب الاقتضاء؛

- ٢٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يطلع مجلس الأمن بانتظام على حالة تنفيذ هذا القرار، وأن يحدد التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف السياسية الرئيسية والإبلاغ عن ذلك التقدم، بما في ذلك من خلال تقديم إحاطات شفوية عن المستجدات وما لا يقل عن أربعة تقارير خطية، على أن يقدم أول تقرير خطي بحلول ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩ ثم كل ٩٠ يوماً بعد ذلك؛
- ٢٣ - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.